بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0615 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0415 بالتوقيت العالمي) 3 نوفمبر 2022

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

ثقة الشركات تهبط إلى مستوى قياسي حيث تواصل ضغوط الأسعار تثبيط النشاط التجاري

النتائج الأساسية:

انخفاض توقعات الإنتاج المستقبلي إلى مستوى قياسي

استمرار تراجع الأعمال الجديدة مع استمرار حدة التضخم

استمرار الهبوط الحاد في معدلات الشراء في ظل ضوابط الاستيراد

مؤشر مدراء المشتريات ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

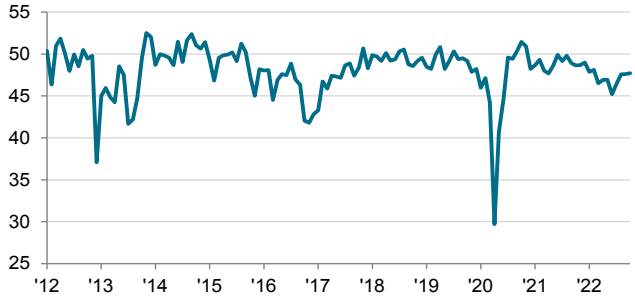

المصادر: S&P Global.

تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 أكتوبر 2022.

انخفض التفاؤل التجاري بين الشركات غير المنتجة للنفط إلى أدنى مستوياته في أكثر من عقد من بيانات الدراسة في شهر أكتوبر، وفقًا لمؤشر مدراء المشتريات المصري، حيث قدم 4% فقط من الشركات نظرة مستقبلية إيجابية للأشهر الـ 12 المقبلة. كما أدى ارتفاع الأسعار ومشاكل الإمداد وضعف الطلب العالمي إلى انخفاض الأعمال والأنشطة الجديدة.

في الوقت ذاته، سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (™PMI) في مصر التابع لشركة S&P Global - بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - ارتفاعاً من 47.6 نقطة في شهر سبتمبر إلى 47.7 نقطة في شهر أكتوبر، لتمتد بذلك سلسلة التدهور الحالية إلى أقل من عامين. وعلى الرغم من ارتفاعه إلى أعلى مستوى منذ شهر فبراير، إلا أن المؤشر الرئيسي لا يزال أقل من متوسطه على المدى الطويل، ويشير إلى انخفاض قوي آخر في ظروف الأعمال.

ترافق هذا الانخفاض مع انخفاض مستمر في تدفقات الأعمال الجديدة، حيث انخفضت بقوة ولكن بأدنى مستوى في ثمانية أشهر. وأشار كثير من الشركات التي تعاني من انكماش في الطلبات الجديدة إلى الضغوط التضخمية السريعة وانخفاض إنفاق العملاء نتيجة لذلك، بمن فيهم العملاء من الأسواق الخارجية.

ونتيجة لذلك، انخفض النشاط الإجمالي بوتيرة حادة في شهر أكتوبر، وانتشر الانكماش على نطاق واسع ليشكل كل مجالات الاقتصاد غير المنتج للنفط. أظهرت بيانات القطاعات أن الإنتاج قد انخفض في قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات، مع انخفاض الأعمال الجديدة أيضاً في كل فئة.

وأشارت الأدلة المنقولة إلى أن القيود المستمرة على الواردات زادت من الاضطراب الاقتصادي في شهر أكتوبر. حيث أدى تعليق الاستيراد، الذي تم في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية للحد من خسائر احتياطيات العملات الأجنبية، إلى أن عددًا من الشركات واجهت صعوبة مرة أخرى في الحصول على مستلزمات الإنتاج المطلوبة. وأدى هذا النقص إلى انخفاض الإنتاج وتقلص ملحوظ آخر في نشاط الشراء، وإن كان بدرجة أقل مما كان عليه في شهر سبتمبر. وأشارت الشركات إلى أن ارتفاع أسعار المواد الخام وقلة الطلبات الجديدة أثر أيضاً على نشاط الشراء.

في الواقع، أشارت بيانات الدراسة إلى حدة ضغوط التكلفة في الأشهر الأخيرة، حيث وصلت إلى أعلى مستوى في أربع سنوات تقريبًا خلال شهر يونيو. وعلى الرغم من تراجع معدل تضخم تكلفة مستلزمات الإنتاج للمرة الثالثة في أربعة أشهر، فقد ظل حادًا وأعلى من اتجاه السلسلة في شهر أكتوبر، حيث شهد ما يقرب من ربع الشركات المشاركة ارتفاعاً في الأسعار على مدار الشهر غالبًا بسبب ارتفاع تكاليف المشتريات. في المقابل، كان ارتفاع أسعار المشتريات بشكل عام مرتبطًا بنقص توافر المواد الخام

تعليق

صرَّحت شريا باتل، الباحثة الاقتصادية في S&P Global Market Intelligence، قائلة:

"انخفض نشاط الشركات غير المنتجة للنفط في مصر في شهر أكتوبر وفقًا لأحدث بيانات صادرة عن مؤشر مدراء المشتريات، حيث استمر التضخم في التأثير على المبيعات للمستهلكين وإنفاق الشركات. وعلى الرغم من انخفاض معدل تراجع المبيعات إلى أضعف مستوى منذ شهر فبراير، فقد أشارت الشركات إلى أن تدهور البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية من المرجح أن يضر بالقطاع غير المنتج للنفط بشكل أكبر، مع تراجع تفاؤل الشركات بشأن الأشهر الـ 12 المقبلة إلى أدنى مستوى في تاريخ السلسلة.

لا تزال مصر متأثرة بشدة بالحرب في أوكرانيا، لا سيما في قطاع السياحة، فضلاً عن الصناعات المقيدة بحظر الاستيراد الحكومي المفروض منذ شهر مارس في محاولة للحفاظ على احتياطيات الدولار الأمريكي. وأفادت العديد من الشركات بأن قيود الاستيراد أدت إلى ارتفاع أسعار المواد، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الغذائية منذ بدء الحرب. ومع ذلك، تشير بيانات الدراسة إلى أنه يتم تمرير بعض وليس كل زيادات التكلفة إلى المستهلك - 5% فقط من الشركات المشاركة رفعوا أسعار مبيعاتهم في شهر أكتوبر، مقارنة بـ 24% شهدوا ارتفاعاً متزامنًا في التكاليف - مما يشير إلى أن العديد من الشركات مُجبرة على ذلك تحمل عبء النفقات المرتفعة في ظل ضعف توقعات الطلب".

PMI™ by S&P Global

© 2022 S&P Global

واستمرار التدهور في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي؛ مما أدى إلى ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج.

وفي حين زادت أسعار الإنتاج أيضاً، إلا أن ذلك تم بمعدل أقل بكثير مما شهدته تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث أشار 5% فقط من الشركات إلى ارتفاعها. ويشير تراجع الزيادة إلى أن انخفاض الطلب قد عطّل جزئياً الجهود المبذولة للحفاظ على اتساق أسعار المبيعات مع النفقات.

على صعيد آخر، أشارت بيانات الدراسة إلى تحسن مواعيد تسليم الموردين للمرة الأولى في مدة عام بالضبط، في إشارة إلى أن الظروف تشهد استقرارًا في أعقاب تأثير الحرب الروسية الأوكرانية. وساعد التحسن في حدوث زيادة جديدة في مخزون المشتريات، على الرغم من أن هذا كان مرتبطًا جزئياً بانخفاض متطلبات الإنتاج.

مع وصول توقعات الإنتاج إلى مستوى قياسي منخفض، خفضت الشركات غير المنتجة للنفط أعداد موظفيها لأول مرة منذ شهر يونيو، وإن كان ذلك بشكل هامشي فقط، حيث أشارت بعض الشركات إلى تسريح العمال بسبب تدهور المبيعات.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

المصادر: S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ™PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI™) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر Index Managers' Purchasing™ و(PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI™ by S&P Global

© 2022 S&P Global